

انعكاسات أزمة كورونا على التكتلات الاقتصادية (دراسة حالة مجموعة البريكس)

**The repercussions of the Corona crisis on the economic blocs
(BRICS as a model)**

مجد أكرم ناصر الزعبي

Majd Akran Naser Alzoubi

ماجستير علوم سياسية - الجامعة الأردنية

Masters in political sciences

University of Jordan

ملخص :

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر أزمة كورونا على مجموعة دول البريكس التي تمثل أحد القوى الدولية الصاعدة، وقد استعرضت الدراسة المقومات الإيجابية التي تمتلكها دول ذلك التكتل الاقتصادي، وعرضت التحديات التي تواجهها، واستكشفت أثر أزمة كورونا على أداء المجموعة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الآثار السلبية لأزمة كورونا على مجموعة البريكس تمثلت من خلال انشغال كل دولة من دول المجموعة ببناء علاقات مع تكتلات اقتصادية أخرى، مثل روسيا التي اتجهت إلى الدول السبع الاقتصادية الكبرى، إلى جانب انخفاض معدلات الشفافية في كل دول المجموعة، الأمر الذي أدى إلى عدم المساواة، إلى جانب أن هناك حالة من التفكك في عديد من الاقتصادات الصاعدة بشكل عام، والخسائر البشرية الهائلة في كل من الهند والبرازيل، وباقي دول المجموعة، وانعدام التنسيق بين دول المجموعة بشأن إنتاج لقاحات كوفيد ١٩.

كلمات مفتاحية: التكتلات الاقتصادية، النظام الدولي، العلاقات الدولية، الاقتصاد الدولي، مجموعة البريكس، أزمة كورونا.

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of the Corona crisis on the group of BRICS countries, which represent one of the emerging international powers. The study found that the most important negative effects of the Corona crisis on the BRICS group were represented by the preoccupation of each of the group's countries with building relations with other economic blocs, such as Russia, which headed to the seven major economic countries, in addition to the low rates of transparency in all the countries of the group. Which led to inequality, in addition to a state of disintegration in many emerging economies in general, huge human losses in India and Brazil, and the rest of the group's countries, and the lack of coordination among the group's countries regarding the production of Covid-19 vaccines.

Keywords: economic blocs, the international system, international relations, the international economy, the BRICS group, the Corona crisis.

مقدمة

على الرغم من هيمنة الولايات المتحدة على أحادية قطب النظام الدولي، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من صعود قوى دولية تحاول منافسة الولايات المتحدة، وأخذ دور فاعل في النظام الدولي، وقد تكون تلك القوى على هيئة دولة واحدة، مثل الصين وروسيا، أو قد تكون على شكل تكتلات من مجموعة دول تجمعها أهداف ومصالح ومشاركة، ومن بين تلك التكتلات مجموعة البريكس¹ التي تم الإعلان عن تأسيسها في

مؤتمر القمة المعقود في العام ٢٠٠٩ في روسيا، والذي جمع رؤساء الدول المؤسسة للمجموعة، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين.

وتتميز مجموعة البريكس بأن أعضائها من الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع، إلى جانب امتلاك تلك الدول لموارد بشرية واقتصادية وعسكرية تمكّنها من الصعود كقوة عالمية، وتعتبر بريكس تجمّعاً مختلفاً بشكل كبير عن بقية أشكال التحالفات والمنظمات الدولية التي عاصرها النظام الدولي، حيث إن دول المجموعة الخمس تأتي من أربع قارات فلا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، كما أن دول المجموعة متباينة فيما بينها بدرجات النمو الاقتصادي ومستوى الإنتاجية، ناهيك عن الاختلافات الاجتماعية والعرقية والدينية، ولكن هذه المجموعة اتفقت فيما بينها وتغلبت على كل تلك الاختلافات سابقة الذكر، إلا أن دول المجموعة قد وجدت الكثير مما تتفق عليه، إلى أن أصبح لها وزن مكنها من أداء دور جيواستراتيجي عالمي تمهيداً لصياغة نظام دولي جديد في ظل المتغيرات الجذرية الحاصلة في العالم؛ فهذه المجموعة تحاول لعب دور أكثر نشاطاً في السياسة الدولية؛ بهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية وتكريس مبدأ السيادة واستقلال القرار الوطني.

وبما أن النظام الدولي يتكون من الوحدات المتفاعلة فيما بينها، والتي تؤثر وتتأثر بمتغيرات البيئة الدولية، فإن هذه الدراسة تأتي للتعرف على انعكاسات أزمة كورونا على مستقبل مجموعة البريكس على اعتبار أنها أحد التكتلات الاقتصادية الصاعدة في النظام الاقتصادي الدولي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

إن ديناميكة التحولات الاقتصادية والسياسية جعلت من الإمكان صعود قوى جديدة منافسة للقوى المهيمنة على النظام الدولي، وفي هذا السياق، فإنه لا يمكن إنكار المؤشرات الدالة على صعود مجموعة البريكس منذ الإعلان عن تأسيسها في العام ٢٠٠٩، مع الإشارة إلى تأثير هذه المجموعة بالمتغيرات الدولية، ومنها وباء فايروس كورونا، والذي أعلنت منظمة الصحة العالمية في العام (٢٠٢٠) أنه أصبح وباءً عالمياً، وأن البشرية لم تعرف مثله من قبل.

ومن هنا، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول تحليل انعكاسات أزمة كورونا على أداء مجموعة البريكس في النظام الاقتصادي الدولي.

وبناءً على مشكلة الدراسة، ستم الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية التي رافقت نشأة مجموعة البريكس؟
٢. ما تداعيات أزمة كورونا على النظام الاقتصادي الدولي؟
٣. ما تأثير أزمة كورونا على مجموعة البريكس؟

فرضية الدراسة

تتطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين أزمة كورونا (المتغير المستقل) وبين أداء مجموعة البريكس في النظام الاقتصادي الدولي (المتغير التابع).

أهمية الدراسة

إن الأهمية العلمية لهذه الدراسة تتمثل بالتأطير النظري لمجموعة دول البريكس، من حيث ظروف النشأة، والأهداف، والمكونات، والمقومات، والتحديات. أما الأهمية العملية للدراسة، فنابعة من استشرافها لمستقبل مجموعة البريكس في ظل أزمة فيروس كورونا الذي أصبح وباءً عالمياً منذ العام (٢٠٢٠).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات أزمة كورونا على مجموعة البريكس، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي، مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

١. تتبّع الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية التي رافقت نشأة مجموعة البريكس.
٢. تسليط الضوء على تداعيات أزمة كورونا على النظام الاقتصادي الدولي.
٣. بيان أثر أزمة كورونا على مجموعة البريكس.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من خلال دراسة وتحليل الأحداث والظاهرة ووصفها بالشكل الدقيق والإمام بكل ما يؤثر على الظاهرة المراد دراستها، من خلال دراسة الواقع وتحليله ووصفه والتعبير عنه سواء كمياً ورقمياً، ووصف الظاهرة حسب أسبابها وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها (المشاقبة، ٢٠١٥: ٨٠).

وسيتم الاعتماد كذلك على نظرية الدور في العلاقات الدولية التي تدرس نظرية الدور سلوك الدول من حيث وصفها لأدوار سياسية تقوم بها وحدات في المسرح السياسي الدولي (دندن، ٢٠١٤: ٤٣)، ويعرّف مصطلح الدور بأنه: "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية (غليون وآخران، ١٦: ٢٠٠٥)، أي أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، وإنما مجموعة من الوظائف المحورية التي تقوم بها الدولة في فترة زمنية محددة، وهذا الأمر يتطلب تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجالات حركتها بدقة، وذلك انطلاقاً من توصيفها لنفسها من خلال أي خانة من الدول التي تنتمي إلى دول عظمى، أو كبرى، أو إقليمية، أو صغرى، ومن خلال هذا الوصف، تتحدد توجهات الدول هل هي عالمية أم إقليمية؟، بالإضافة إلى ضبط وتحديد دوافع سياستها الخارجية، والتوقعات لحجم التغيير الذي يمكن أن ينتج عن أدائها لهذا الدور حتى تستطيع بدورها تقييم هذا الأداء.

وقام كال هولستي^٢ Kal Holsti بتوضيح أن الدول قد تتشابه في مصادر القوة، ولكن بنفس الوقت تختلف في سلوكياتها؛ وهذا يعود إلى ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية، هي (الكفرنة، ٢٠١٣: ٥٦):

- مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، وهنا نقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من الامكانيات والمقومات مادية وغير مادية.
- تصور الدور: تتخذ كمتغيرات وسيطة، وتُعنى بتصورات وادراكات صناع القرار لأدوارهم سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، فحين تمتلك الدولة مقومات مادية أو غير مادية لا يعني هذا بالضرورة أنها سوف تؤدي دور خارجي

فعال، وهنا يجب على صناع القرار أن تكون لديهم الخبرة والإرادة القيادية التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية لديه؛ ولهذه العوامل تأثيرات كثيرة تحديد سلوك الدولة على المستويات الخارجية، فضلاً عن أنها قادرة أن تلعب دوراً لاتخاذ القرار، والتميز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

- أداء الدور: وهي المخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، وتعد متغيرات تابعة، و تتحكم فيها درجة فاعلية الأداء.

الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة، وهي مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو الآتي:

- دراسة (Neit,2012): **The influence of emerging economies**

in International Affairs تأثير الاقتصاديات الصاعدة في الشؤون الدولية

تناولت الدراسة مدى تأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي من خلال دراسة حالة مجموعة دول البريكس، وقد توصلت الدراسة إلى أن العالم في القرن الحادي والعشرين معقد ولا يمكن التنبؤ به مستقبلاً، في ظل صعود أقطاب متعددة وتحولات سياسية واقتصادية متسارعة، وبنفس الوقت، فإن التاريخ يشهد حدوث تحولات في أقطاب العالم، ومن أجل ذلك، فإنه لا بد دراسة ظاهرة صعود البريكس كقوة دولية.

- دراسة (جواد، ٢٠١٣): تأثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للاقتصاد

الأمريكي

استشرفت الدراسة مجموعة من التحولات التي سيشهدها النظام الدولي برغم الهيمنة الأمريكية على ذلك النظام، من حيث صعود قوى دولية كالصين والهند، وحاولت الدراسة استيضاح الموقف الأمريكي من ذلك، إما من خلال منع أية قوى أخرى من الصعود ومنافستها، أو من خلال اتباع استراتيجية لإعادة توزيع القوى في العالم، أو من خلال تعزيز التعاون مع تلك القوى لجعلها شريكاً في تحمل المسؤولية العالمية مع تقوية قدرتها التنافسية.

- دراسة (الجعبري، ٢٠١٨): واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي

تناولت الدراسة مجموعة البريكس من حيث التعريف بنشأتها وإمكاناتها، وسعيها إلى التواجد في المنظومة الدولية كقطب جديد صاعد للحد من التفرّد الأمريكي، وقد توصلت الدراسة إلى أن دول البريكس تُعتبر قوة اقتصادية وتكتلاً عالمياً تجتمع فيه خمس قوى ذات نمو اقتصادي سريع من أربعة قارات في العالم، وتنبأت الدراسة بإمكانية نجاح دول البريكس في تغيير النظام الدولي. تعقيب على الدراسات السابقة

استقادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بالتأطير النظري لمجموعة البريكس من حيث النشأة والأهداف والمقومات والإمكانات والمحددات، وستتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها التعرف إلى أثر أزمة كورونا على مستقبل مجموعة البريكس ودورها في النظام الاقتصادي الدولي.

مفاهيم الدراسة

١. **مجموعة البريكس:** هي أحد التكتلات الدولية صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، حيث تمثل مجموعة البريكس تجمعاً لخمس دول هي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، وتهدف مجموعة البريكس إلى تشجيع التعاون السياسي والتجاري والثقافي بين الدول الأعضاء (الجعبري، ٢٠١٨: ٥).
٢. **النظام الدولي:** يُعرّف إجرائياً بأنه مجموعة الوحدات السياسية الموجودة في العالم، والمتفاعلة فيما بينها سواء من خلال التعاون أو من خلال الصراع.
٣. **أزمة كورونا:** هي أزمة نتجت عن انتشار فيروسات تتراوح أعراض الإصابة بها من الزكام إلى الوفاة، وفي آذار من العام (٢٠٢٠)، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا أصبح جائحة عالمية.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تقتصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة على الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٢١، إذ إن العام ٢٠٠٦ هو العام الذي بدأت فيه المفاوضات لتأسيس مجموعة البريكس، والتي تكملت بتأسيس المجموعة عام ٢٠٠٩، وتنتهي الحدود الزمانية لهذه الدراسة في العام ٢٠٢٢.
- **الحدود المكانية:** مجموعة البريكس.

تقسيم الدراسة

لغايات الفهم الدقيق لهذه الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، سيتم تقسيمها إلى مبحثين وعدة مطالب إلى جانب الخاتمة والنتائج، وذلك على النحو الآتي:

– المبحث الأول: التعريف بمجموعة البريكس

- المطلب الأول: نشأة مجموعة البريكس
 - المطلب الثاني: مقومات مجموعة البريكس
 - المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه مجموعة البريكس
- المبحث الثاني: تأثير أزمة كورونا على أداء مجموعة البريكس
- المطلب الأول: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي
 - المطلب الثاني: أثر أزمة كورونا على مجموعة البريكس.

المبحث الأول: التعريف بمجموعة البريكس

تشكلت مجموعة البريكس بناءً على مصالح اقتصادية مشتركة، ورغبةً في التحرر من التبعية لنمط النظام الدولي المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة، وتحقيق حصص مرتفعة في منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والمؤسسات الدولية المختلفة للوصول إلى مكانة دولية مرموقة والمساهمة في صياغة قرارات المؤسسات الاقتصادية الدولية (لوكيانوف، ٢٠١١).

وسيتناول هذا المبحث تعريفاً بمجموعة البريكس، وأهم مقوماتها، والمعوقات التي تواجهها، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول- نشأة مجموعة البريكس

عقد في العام ٢٠٠٦ اجتماعاً يضم مجموعة دول تشترك بخصائص ومقومات اقتصادية وبشرية هائلة، وقد عقد الاجتماع بناءً على اقتراح من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بمشاركة وزراء خارجية روسيا والبرازيل والصين ووزير الدفاع الهندي، وقد أعلنت الأطراف

المجتمعة عن رغبتها بالتوسع في التعاون المتعدد الأطراف (القصير، ٢٠١٤)، ثم ما لبثت أن تحولت هذه القمة إلى قمم سنوية لغاية العام ٢٠٠٩ الذي تم فيه الإعلان عن تشكيل مجموعة البريكس BRICS، وهي الأحرف الأولى من أسماء الدول المشكلة لهذا التكتل الاقتصادي، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا التي انضمت لاحقاً في العام ٢٠١٠ (البطل، ٢٠١٦).

وعن أسباب نشأة مجموعة البريكس، فإنه من الممكن القول أن الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وأثرها السلبي على الدول النامية والفقيرة، والانفراد الأمريكي باتخاذ القرارات الدولية في المؤسسات العالمية، قد جعلت دول مجموعة البريكس إلى البحث عن طرق مساعدة بعضها البعض، حيث إن دول البريكس باستثناء روسيا هي دول ذات اقتصاديات سريعة النمو (جواد، ٢٠١٣)، تطمح لأخذ دور فاعل في النظام الدولي والتأثير على طبيعته ليصبح نظاماً متعدد الأقطاب بعيداً عن الهيمنة الأمريكية (درار، ٢٠١٥).

بدأت المفاوضات لتشكيل مجموعة بريكس عام ٢٠٠٦ من خلال سلسلة اجتماعات تلتها اجتماعات قمة على مستوى رؤساء الدول الأربع المؤسسين (سعد، ٢٠١٤)، ومنذ الإعلان عن تأسيس مجموعة البريكس في العام ٢٠٠٩، يُعقد اجتماع قمة سنوياً في إحدى الدول المؤسسة، ويقرّر مكان الاجتماع القادم في نهاية كل قمة (Golub, 2016)، وتتم مناقشة قضايا دولية ومحلية، ويتم اتخاذ قرارات موحدة بشأن عدة مواقف، وتعمل على متابعة تنفيذها حسب الأوقات المحددة (Neit, 2010).

وبرغم الاختلاف في التاريخ والجغرافيا والعرق واللغة والدين، إلا أن دول مجموعة البريكس استطاعت أن تجد العديد من نقاط الاتفاق فيما بينها، وعلى رأسها الشأن الاقتصادي (دندن، ٢٠١٤).

وفي سياق الحديث عن نشأة مجموعة البريكس، فإنه من الواجب الإشارة إلى جيم أونيل رئيس بنك غولدمان ساكس*، الذي أشار في العام ٢٠٠١ إلى ضرورة دمج الاقتصاديات النامية مع بعضها البعض، حيث قال: "إن العالم يحتاج إلى المزيد من "أطواب القرميد" (Jacques, 2012)، أي أنه شبه العالم ببناء يحتاج إلى المزيد من الطوب، ومعنى الطوب باللغة الإنجليزية هو Bricks، ومن هنا، فإنه من الممكن أن تكون الدول المؤسسة لمجموعة البريكس قد أخذت هذا المعنى، وتصادف أن الحروف الأولى من اسم كل دولة مؤسسة عند تجميعها تكوّن هذا المعنى مع اختلاف بسيط في كتابة الكلمة ولكنها تلفظ بنفس اللفظ.

ومن أبرز المقترحات التي قدمتها مجموعة البريكس خلال مؤتمرات القمة التي تعقد سنوياً منذ العام (٢٠٠٩)، ما يلي (العلي، ٢٠١٥):

١. إعادة صياغة النظام المالي العالمي، وتشكيل جبهة موحدة لإصلاح النظام المالي العالمي عقب الأزمة المالية العالمية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.
٢. التعاون لتحسين بيئة التجارة والاستثمار الدوليين.
٣. التنسيق والتعاون بين الدول في مجال الطاقة، بما في ذلك بين المنتجين والمستهلكين.
٤. التعاون في مجالات العلم والتعليم والبحث والتطوير للتكنولوجيات المتقدمة.

٥. التأكيد على دعم الجهود السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات الدولية.
٦. تعزيز التعاون الاجتماعي، وتقديم المساعدة الإنسانية الدولية والأمن الغذائي العالمي والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وتنفيذ مفهوم التنمية المستدامة.
٧. إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.
٨. المضي قدماً في مشروع الحوكمة العالمية.
٩. دعم تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب ومنصف وديمقراطي على أساس القانون الدولي والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والعمل المنسق وصنع القرار الجماعي لجميع الدول.
١٠. إعطاء نفوذ أكبر لأعضاء مجموعة على صعيد المؤسسات والقرارات الدولية على اعتبار أنها تمتلك ٤٠% من احتياطات العالم من العملة الأجنبية، ويعيش في دولها حوالي نصف سكان العالم.
١١. الدعوة إلى تعزيز التجارة بين دول المجموعة من خلال تخفيض تكلفة التحويلات.
١٢. إنشاء بنك للتنمية على غرار البنك الدولي.
١٣. إبداء الرأي بقضايا الشرق الأوسط، وأهمها القضية الفلسطينية، واعتبار أن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين يخالف القانون الدولي ويضرّ بعملية السلام في الشرق الأوسط.
١٤. وضع قسم من احتياطات الدول الأعضاء من العملات لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة.
١٥. الاتفاق على التعامل بالعملة النقدية لدول المجموعة وليس بالدولار أو اليورو.

١٦. الانفتاح على مختلف الدول وخصوصاً الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الناشئة.
١٧. تعزيز التعاون والتضامن في العلاقات مع جميع الدول والشعوب.
١٨. تعزيز التنمية المستدامة.
١٩. القضاء على الفقر والبطالة لصالح شعوب البريكس والمجتمع الدولي.
٢٠. مواجهة النزعة الانفرادية والحرب التجارية الامريكية.
٢١. رفض الأحادية القطبية في النظام الدولي.
٢٢. تكثيف التعاون والاستثمار البيئي بين دول البريكس.
٢٣. حماية الامن المعلوماتي لدول البريكس.

وخلال قمة البريكس التي عقدت في تشرين ثاني من العام ٢٠٢٠، كان المحور الأساسي للقمة يعالج موضوع تأثيرات جائحة كورونا على مسارات الاقتصاد العالمي والتجارة والعلاقات الدولية، مع الدعوة إلى تعزيز الجهود بين دول المجموعة لإنتاج لقاح لفايروس كورونا (اليوم السابع، ٢٠٢٠).

وفي قمتها الثالثة عشر، والتي عقدت من خلال تقنية زوم في الهند في أيلول ٢٠٢١، استنكرت دول مجموعة البريكس حالات عدم الإنصاف الصارخة في الوصول إلى لقاحات فايروس كورونا ووسائل التشخيص والعلاج، خاصة بالنسبة لأفقر سكان العالم وأكثرهم ضعفاً، ومن أجل ذلك، تعهدت المجموعة بمواصلة جهودها في دعم الدول الفقيرة لمكافحة الجائحة من خلال التمويل والتبرعات والإنتاج المحلي وتسهيل تصدير اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص وغيرها من المعدات المنقذة لحياة المرضى، كما رحبت المجموعة بالمساهمة التي قدمتها دول بريكس في توفير أكثر من مليار جرعة لقاح ضد كوفيد-١٩، منها

المنح والتبرعات، على الصعيد الثنائي، للمنظمات الدولية ولمبادرة كوفاكس العالمية^٣ (Arabicnews,2021).

أما في القمة الرابعة عشرة، التي عقدت في الصين في حزيران ٢٠٢٢، تمت التوصية بتعزيز التنسيق بين دول المجموعة ذات الأسواق الناشئة، والتعامل وفق مبادئ الإنصاف والعدالة، وحشد القوة للتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، وتدعيم التنمية المستدامة والمساهمة بالحكمة والأفكار بشكل مشترك في التنمية العالية الجودة لتعاون بريكس وتحقيق قوة إيجابية وثابتة وبناءة للعالم، وتوسيع التعاون بين دول بريكس في المدفوعات العابرة للحدود والتصنيف الائتماني، والارتقاء بمستوى تسهيل التجارة والاستثمار والتمويل، والتمسك بالريادة والابتكار لتفعيل إمكانيات التعاون وتحفيز حيويته (Arabicnews,2022).

ويوضح الجدول التالي أبرز إنجازات مجموعة البريكس منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٩ ولغاية العام ٢٠١٦:

جدول رقم (١): أبرز إنجازات مجموعة البريكس للأعوام ٢٠١١-٢٠١٦ *

العام	الإنجاز
٢٠١١	- توقيع اتفاقية "انتر بنك" التي تسمح لدول البريكس بتقديم قروض فيما بينها بعملاتها المحلية بهدف تقليل الاعتماد على الدولار. - تنفيذ بروتوكولات التعاون القضائي بين دول البريكس. - نشر إحصاءات مشتركة لدول المجموعة. - إجراء بحوث مشتركة بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية.
٢٠١٣	- الموافقة على تأسيس بنك التنمية لتعبئة الموارد من أجل مشاريع التنمية والتنمية المستدامة في دول البريكس والدول الصاعدة والدول

النامية.	
<p>٢٠١٥ - تطوير علاقات تشاركية بين البرلمانات ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني لدول البريكس.</p> <p>- عقد الاجتماع الثاني لوزراء العلوم والتكنولوجيا والاختراع في دول البريكس.</p> <p>- عقد الاجتماع الثاني لوزراء دول البريكس المسؤولين عن أمور السكان.</p> <p>- سريان اتفاق بنك التنمية الجديد الذي تم تأسيسه في مدينة شنغهاي في الصين.</p> <p>- إنشاء صندوق الاحتياطات النقدية لتجنب الدول النامية من ضغوط السيولة قصيرة المدى، وتعزيز شبكة الأمان العالمية.</p> <p>- توقيع استراتيجية التعاون الاقتصادي لدول البريكس.</p> <p>- توقيع مذكرة تفاهم مع بنك التنمية الجديدة حددت مضامين التعاون مع خمسة بنوك ومؤسسات اقتصادية تعود كل واحدة منها إلى دولة عضو في البريكس.</p> <p>- إصدار خطة عمل "أوفا"، وهي مدينة في روسيا، كدليل حول كافة الاجتماعات التي تعقد في قمم البريكس.</p> <p>- توقيع اتفاقية حول التعاون في مجالات التعاون الثقافي بين دول البريكس.</p>	
<p>٢٠١٦ - توقيع اتفاقيات شراكة في مجال التعاون في مكافحة الإرهاب.</p> <p>- توقيع مذكرات تفاهم في مجالات الأبحاث الزراعية.</p>	

- | | |
|---|--|
| - توقيع مذكرات تفاهم لإقامة سكك حديدية بين دول البريكس. | |
| - إقامة مجالس رياضية بين دول البريكس | |

* المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التي تناولت

إنجازات مجموعة البريكس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠٢٢

المطلب الثاني - مقومات مجموعة البريكس

تعد مجموعة بريكس التي تضم البرازيل والصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا، من المجموعات الاقتصادية التي لا تجمع بينها أيديولوجية أو نظام سياسي موحد أو حتى روابط قوية على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، إذ أن الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا دول ديمقراطية ورأسمالية، بينما تعتمد الصين النظام الاقتصادي الموجه في إدارة الاقتصاد ونظام الحزب الواحد الديكتاتوري على الصعيد السياسي (جدلي، ٢٠١١).

ولدى روسيا نظام اقتصادي مختلط يجمع بين اقتصاد السوق و"الإدارة المركزية". ويشكل الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس نحو ٢١ تريليون دولار، وتشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب ٤٠% من سكان العالم (جواد، ٢٠١٣).

وتتجه دول البريكس إلى تحقيق أهدافها على المدى البعيد، ونظراً لكبر حجم هذه الدول ولمدى التوجه الذي تسعى من خلاله إلى إحداث تغيير في النظام الدولي

يعود عليها بالمنافع ويمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية لديها خاصة في حالة الأزمات الدولية المختلفة (الجعبري، ٢٠١٨).

إن المقومات الاقتصادية والبشرية الهائلة التي تمتلكها دول مجموعة البريكس جعلتها تصيغ لنفسها أهداف متعددة يتم تنفيذها إما على المدى القصير أو المدى الطويل، ويضاف إلى المقومات الاقتصادية والبشرية عدد من المقومات الأخرى، وهي تعدد الحضارات والقارات، إذ إن مجموعة بريكس تتألف من خمسة دول ومصدرها أربع قارات مختلفة، وهي تعتبر مختلفة بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو اقتصادي أو غيره، كما أنها لا ترتبط بنطاق جغرافي أو إقليمي (علو، ٢٠١٨).

وهناك تباين واضح في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماماً بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية؛ لأنها تضم دولاً مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة (مصدق، ٢٠١٥)، وبرغم ذلك، فقد استطاعت إيجاد قواسم اقتصادية مشتركة كما ذُكرت سابقاً في هذه الدراسة، إلى جانب قواسم سياسية مشتركة تتمثل بالوصول إلى موقع قيادي في العالم.

يوازي الناتج الإجمالي المحلي لدول البريكس مجتمعة ناتج الولايات المتحدة 13.1 تريليون دولار، ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول البريكس 4 تريليون

دولار، وتستحوذ هذه الدول على أكثر من ٢١,١% من مساحة العالم، وأكثر من ١,٤١ من سكان العالم (الجعبري، ٢٠١٨).

وتضطلع البريكس بدور مهم على الساحة الاقتصادية العالمية باعتبارها أكبر تكتل اقتصادي لأسرع خمسة اقتصادات دولية نموا في العالم، فالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لدول البريكس إيجابية، ويبلغ الناتج المحلي لاقتصادات دولها نحو ٢٠% من إجمالي الناتج العالمي، وبلغت استثمارات دول البريكس حوالي ١١% من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، وهو ما يعني أن نصف الاستثمارات الأجنبية تحوز عليها دول البريكس (الجعبري، ٢٠١٨).

وتتملك دول البريكس اقتصادات وطنية ناشئة صاعدة، حيث تمتلك الصين ثاني أكبر اقتصادات في العالم بمعدل نمو سنوي ١٠%، والصين هي أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم، بينما يحتل اقتصاد البرازيل المرتبة السادسة في العالم، ويحتل الاقتصاد الروسي المرتبة ١١ عالميا من حيث الناتج القومي، والسادس عالميا من حيث القدرة الشرائية، وتمتلك الهند سوقا استهلاكية كبيرة ويعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا أكبر الاقتصادات في الاتحاد الأفريقي، ومن الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن وثالث أكبر مصدر للفحم في العالم (عبدالعليم، ٢٠١٥).

لقد أصبحت دول البريكس حاضنة لرؤوس الأموال الباحثة عن مناخ أعمال ملائم، ويد عاملة غير مكلفة واقتصاديات تنافسية (Jacques, 2012).

ويضاف إلى مقومات دول البريكس أنها تقدم تجارب ناجحة تتسم بالتنوع والاعتماد على الذات عبر تبني سياسات مستقلة ومستدامة، تحرر الوطن من القيود وتستغل الإمكانيات المختلفة من موارد مالية، بشرية و طاقة للتقدم الاقتصادي (Golub,2016).

ومن المقومات السياسية لدول مجموعة البريكس، وجود دولتين فيها تمتلكان العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وهما الصين وروسيا، هذا إلى جانب المقومات العسكرية سواء البشرية من الجيوش الهندية والصينية والروسية وسواء الأسلحة المتطورة لدى الصين وروسيا والهند (مصدق، ٢٠١٥).

ويوضح الجدول التالي مجموعة من المقومات الخاصة بكل دولة عضو في البريكس على حدة:

جدول رقم (٢): مقومات مختارة للدول الأعضاء في مجموعة بريكس للعام

* ٢٠٢١

الدولة	المساحة (كيلو متر مربع)	الناتج المحلي الإجمالي (أمريكي) و(جنوب إفريقيا) بالمليون دولار أمريكي	عدد السكان (بالمليون نسمة) والصين والهند بالمليار نسمة)	الصادرات السلعية (بالمليار دولار)	الواردات السلعية (بالمليار دولار)	أهم المنتجات
البرازيل	٨,٥١٥,٠٠٠	١,٦٠٩,٠٠٠,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٠	٢٣٤	قصب السكر، البن، فول الصويا، لحم البقر
روسيا	١٧,١٠٠,٠٠٠	١,٧٧٦,٠٠٠,٠٠٠	١٤٣,٤٠٠,٠٠٠	٤٩٤	٣٠٣	البتترول، الغاز

الطبيعي، الذهب، القمح، الخشب، الألومنيوم						
الأولى عالمياً في تصدير الشاي والتوابل، إلى جانب التبغ، منتجات زراعية، الدجاج، بيض الدجاج، وسابع أكبر مورد للخدمات على مستوى العالم، وتصدير موارد بشرية ذات مهارات تكنولوجية عالية	٥٧٢	٣٩٥	١,٣٩٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,١٧٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٨٨,٠٠٠	الهند
الأولى عالمياً في إنتاج الأرز والقمح، والثانية عالمياً في إنتاج الذرة	٢٦٨٧	٣٣٦٣	١,٠٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٠٧٣,٠٠٠,٠٠٠	٩,٥٩٧,٠٠٠	الصين
الذهب، الألماس، الحديد الخام، منتجات زراعية	١١٣	١٢٣	٦٠,٠٠٤,٠٠٠	٤١٩,٩٠٠,٠٠٠	١,٢٢٠,٠٠٠	جنوب افريقيا
---	٣٩٠٩	٤٦٥٥	٢,٨٥٥,٤٠٤,٠٠٠	٢٤,٠٥٠,٩٠٠,٠٠٠	٣٩,٧٢٠,٠٠٠	الإجمالي

* المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك

الدولي، www.worldbank.org

المطلب الثالث - المعوقات التي تواجه مجموعة البريكس

إن أول المعوقات التي تواجه مجموعة البريكس هي عدم سماح الولايات المتحدة بأن تستلم المجموعة موقعاً متقدماً في النظام العالمي، لا سيما أن هناك دولتين في المجموعة تكن الولايات المتحدة لهما العداء الباطن وتعمل بجهد لإحباط مساعيها في تغيير توازن القوى في النظام الدولي، وهما الصين، وروسيا.

لقد أثار ظهور بريكس على الساحة الدولية ردود أفعال ومواقف متباينة، فالبعض قد اعتبر بريكس قطباً جديداً أنهى الأحادية القطبية، ووضع الأسس لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، بينما رأى آخرون أن تجمع بريكس هو مجرد تركيب لفظي وبقاعة لا أثر لها وسرعان ما ستزول عن الساحة الدولية، وقد استند أنصار هذا الرأي إلى أن تجمع البريكس يواجه عدداً من التحديات التي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

١. الخلافات التاريخية بين دول بريكس، والعلاقات الصينية الهندية تحتل الصدارة في هذا المجال، وذلك بسبب وجود خلافات على الحدود بين الدولتين منذ العام ١٩٠٩، وما انبثق عن تلك الخلافات من الدعم الهندي لمطالب التثبيت الانفصالية عن الصين، والتأييد الهندي لـ "الدلاي لاما" الزعيم الروحي والسياسي لمنطقة التيبب في مساعيه الانفصالية، أما العلاقات الصينية الروسية فهي الأخرى اتسمت بالتوتر والخلاف منذ عام ١٩٠٩ وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي ١٩٩١، فالإرث التاريخي لهذه العلاقات يتضمن انتهاكات

روسية على الأراضي الصينية في القرن التاسع عشر، وحرب حدود عام ١٩٢٩، ومجابهة عسكرية على مدار السبعينيات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين.

٢. **التنافس بين دول البريكس،** وخير مثال على ذلك التنافس الصيني الروسي حول آسيا الوسطى التي تحتوي على مخزون هائل من الطاقة، وتحولت إلى ساحة تتنافس عليها الدول الكبرى الإقليمية والعالمية، ومنها روسيا والصين التي وبعد أن أصبحت ثاني أكبر مستهلك للطاقة، أصبحت تبحث عن بدائل رخيصة وأكثر أماناً، فاتجهت نحو آسيا الوسطى وعملت على التغلغل فيها عبر الاستثمار في مئات المشاريع في مجالات متعددة أهمها التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة وإشادة البنى التحتية وغيرها. وقد أثارت هذه الاستثمارات حفيظة وقلق روسيا، وخشيت من أن تنافسها الصين على خطوط نقل النفط والغاز، ويتأثر موقعها كمنتج مهم للنفط والغاز.

٣. **الطبيعة الخاصة لتجمع بريكس،** حيث أن البريكس ليس كغيره من التجمعات والتكتلات التي تضم عدداً من الدول المتجانسة والمتشابهة، والتي يجمع بينها عدد كبير من الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس من ذلك إن دول بريكس الخمسة متباينة على صعيد أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك في مدى نجاحاتها ومقدار قوتها، فالصين أكبر من الباقين وأنجح في إبراز قوتها الاقتصادية عالمياً، فالاقتصاد الصيني أكبر بأربع مرات من الاقتصاد الروسي والاقتصاد الهندي، ويعادل عشرين ضعف من اقتصاد جنوب إفريقيا.

٤. عدم اعتماد المؤسسة المرنة، وعدم إقرار هيكل تنظيمي يقود هذا التجمع، وتقدمه كتكتلة واحدة مترابطة، وتعمل على تحقيق أهدافه والتنسيق بين دوله، والسير به أبعد من مجرد كونه منبر للحوار وتبادل المعلومات، بل اقتصر الأمر على القمم الدورية واجتماعات الوزراء، وهذا ما دفع العديد من الآراء إلى التشكيك في جدية هذا التجمع واستمراريته. كما أن التجمع يفتقد إلى هوية موحدة متفق عليها بين الدول المعنية، ولم يضع أي خطة عمل موحدة يعمل من خلالها على تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، ولم تستطع دول بريكس صياغة موقف موحد يحتوي على التغييرات التي يرغبون باتخاذها بشأن البنية المالية العالمية أو الحصص في صندوق النقد الدولي، أو الحوكمة أو هيكلية البنك الدولي، فدول بريكس راغبة في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، لكنها لم تقرر بشكل موحد بعد شكل هذه الإصلاحات ومدى عمقها وشمولها، فهناك تباين واضح في هذا المجال، ففي حين تبدو روسيا، ومعها البرازيل، أكثر تحدياً للنظام القائم وأكثر رغبة في تغييره، تأخذ الصين موقفاً أكثر تحفظاً وأقل تأييداً تغيير جذري للنظام القائم، كونه يحقق لها مصالح كبيرة وتستفيد من التواجد ضمن مؤسساته وتحقق أرباحاً على هذا الأساس، كما أنها مرتبطة بالدولار أكثر من غيرها من خلال سندات الخزنة الأمريكية التي اشترت قسماً كبيراً منها. وفي إطار سعي الهند والبرازيل للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، تعارض الصين هذا التوجه، حيث ترغب الدول الدائمة العضوية في احتكار عنصر القوة هذا لمصلحتها وحدها، بحيث يكون ميزة إضافية تتفوق به على منافسيها، ولا سيما الإقليميين.

٥. تعارض مصالح دول بريكس في عدد من القضايا، ففي موضوع الطاقة على سبيل المثال، فإن بعض دول بريكس منتجة للطاقة وبعضها مستهلك مما يعرقل التقدم، كما لم تقم بريكس بتنسيق سياساته ومواقفه تجاه عدد من القضايا الدولية.

٦. إن تجمع بريكس ليس وحيداً على الساحة الدولية، بل إن هناك عدداً من التكتلات والأحلاف المتواجدة، ووجودها - مع تباين المصالح ومحدودية الموارد - يفرض تنافساً اقتصادياً وسياسياً، وهذا التنافس لن يكون سهلاً، وقد يؤدي إلى صدمات تعرقل التقدم وتقيد حضورها في الأسواق الدولية.

٧. عدم تنسيق بعض السياسات التجارية بين دول البريكس، حيث إنه لا تزال هناك العديد من السياسات التجارية غير المنسقة بين دول المجموعة، فهناك سياسات اغراق متبعة، منها اغراق السوق البرازيلية بالأحذية الصينية، وجنوب افريقيا بالملابس الصينية، حيث واجهت صناعة النسيج ضربة كبيرة في جنوب افريقيا بسبب المنتجات الصينية، كما فرضت الهند رسوماً على بعض السلع الصينية، وحصل خلاف بين الصين وروسيا حول تسعير النفط الروسي.

٨. تعتبر هذه المجموعة غير متوازنة اقتصادياً، فالتباين واضح لصالح الصين سواء في الانتاج او التجارة الخارجية او الاستثمار، بينما في الجانب السياسي فهو لصالح روسيا الاتحادية. لذلك يصنف البعض البريكس بجسد رأسه روسيا، وجسده الصين، والدول الاخرى الاطراف. وان روسيا تحاول الهيمنة على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وتطلعاتها على الساحة الدولية.

٩. التغيرات السريعة في العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات تلك التغيرات وتأثيرها على مستوى العالم ابتداءً بموضوع الربيع العربي،

ومحاربة الإرهاب، والتطرف وتهريب المخدرات والجريمة العابرة للحدود وحماية الامن السيبراني، والصراع العربي الإسرائيلي (Golub,2016).

١٠. المصالح التجارية والاستثمارية التي تربط العديد من أعضاء البريكس مع الولايات المتحدة باتت أكبر من تلك التي مع الصين التي تعد مركز المجموعة (دندن، ٢٠١٤). وتستغل الولايات المتحدة الحرب الحدودية بين الصين والهند وتوظيفها لكسب ود الهند، وبالتالي محاصرة التمدد التجاري والاقتصادي للنتين الصيني في آسيا، وقد انعكس ذلك على حظر الهند للشركات الصينية من خلال قوانين جديدة خصصت لحظر الاستثمارات الصينية في الشركات الهندية (الجعبري، ٢٠١٨).

١١. الشراكة التجارية بين الهند واليابان العدو التقليدي للصين، وهو تحالف ترغب فيه الشركات ورجال الأعمال والطبقة الثرية في الهند، لأنه سيعني تدفق الاستثمارات والتقنية اليابانية للهند. وبالتالي، فإن الهند تجد مصالحها التجارية والمالية والتقنية في المعسكر الأمريكي وحلفائه في آسيا (مختار، ٢٠١١). وتسعى الحكومة اليابانية إلى نقل صناعاتها خارج الصين، وتفضل الشركات اليابانية السوق الهندي بسبب ما يملكه من العمالة المدربة تقنياً وكذلك كسوق استهلاكي واسع يعوض السوق الصيني في حال تدهور العلاقات التجارية مع الصين في المستقبل (مصدق، ٢٠١٥).

١٢. ضرورة تسريع الإصلاحات، وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية. لذلك فإن تدعيم التعاون النقدي بمختلف المستويات يمثل حاجة مشتركة بين دول المجموعة لتدويل عملاتها المحلية (الجزيرة.نت، ٢٠٢٠).

١٣. تأثيرات أزمة كورونا، وهو ما سيتم تناوله في المبحث اللاحق من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: تأثير أزمة كورونا على أداء مجموعة البريكس

قبل الحديث عن انعكاسات أزمة كورونا على أداء مجموعة البريكس، فإنه لا بد من توضيح أثر هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي أولاً، ثم أثرها على مجموعة البريكس ثانياً، وذلك من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي

بدأ الفيروس التاجي كورونا المعروف علمياً باسم كوفيد ١٩ في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر ٢٠١٩، وأعلنت منظمة الأمم الصحة العالمية أن هذا الفيروس هو امتداد لفيروس السارس (عبدالله وآخرون، ٢٠٢٠)، وكان لوباء فيروس كورونا آثار كارثية، وتسبب في عدد من الأزمات الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية والأمنية، إذ قيدت جائحة كورونا اقتصاديات العالم وعطلت عناصر سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال (جمال، ٢٠٢٠).

وقد طرحت جائحة كورونا عناصر جديدة للقوة والنفوذ والتأثير، وكان من أهم تلك العناصر الجاهزية الصحية للدول المصابة، وسرعة استخدام الأدوات الكاشفة عن حامل المرض والمصاب بالفعل، والقدرة المركزية للدول على إدارة الأزمات، من خلال تعبئة الموارد وتكامل مختلف الجهود، وقدرة الاقتصاد وتنوع الموارد الاقتصادية،

والاستدامة الزراعية والمائية، وقدرة الدولة على مواجهة الضغوط الشعبية، والحفاظ على ثقة الجمهور والالتفاف الجماعي حول سياسات الدولة (بشر، ٢٠٢٠).

وقد أحدثت جائحة كورونا موجة من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان، وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها (عبدالله وآخرون، ٢٠٢٠).

وقد قوبل ظهور جائحة كورونا باستجابة كبيرة وحاسمة على صعيد السياسات الاقتصادية نجحت إلى حد ما في التخفيف من حدة أسوأ التكاليف البشرية للجائحة على المدى القصير، ولكن هذه الاستجابة ولدت مخاطر جديدة، مثل الزيادة الهائلة في مستويات الدين العام والخاص في الاقتصاد العالمي، كما كشفت الجائحة عن حالات فقدان الدخل الناجمة عنها عن أوجه الهشاشة الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل، وزادت من تفاقمها. فمع انتشار الجائحة في عام ٢٠٢٠، أصبح من الواضح أن جانباً كبيراً من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلاً لتحمل صدمة تصيب الدخل من حيث طول أمدها واتساع نطاقها، فهناك أكثر من ٥٠% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل، وبالمثل، لم تغطِ الاحتياطات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من ٥٥ يوماً من النفقات، وكان جزء كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة مثقلاً بمستويات مرتفعة من الديون غير المستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه صعوبة في خدمة تلك

الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير الصحة العامة إلى انخفاض حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات (جمال، ٢٠٢٠).

وقد أثرت الأزمة سلباً على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، حيث ارتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة منذ جيل كامل، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وسجل معدل البطالة المؤقتة نسبة ٧٠% في العام ٢٠٢٠، وقد تأثرت النساء، على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي (بشر، ٢٠٢٠).

لقد أثرت أزمة كورونا سلباً على الاقتصاد العالمي، من حيث زيادة عدد الفقراء في العالم، حيث أكدت تقارير البنك الدولي أن عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار للفرد في اليوم، سيزداد ليصل إلى ٨٨ مليون شخصاً، وأن هذا الرقم قد يرتفع إلى ١١٥ مليوناً، سيكون أغلبهم من دول جنوب آسيا، تليها دول أفريقيا جنوب الصحراء، ممن يعملون في قطاعات الخدمات غير الرسمية، والإنشاءات، والصناعات التحويلية، وهي القطاعات التي تأثر فيها النشاط الاقتصادي بشدة من جراء الإغلاقات العامة والقيود الأخرى على الحركة والانتقال (بليك و وادوا، ٢٠٢٠).

كما أن أزمة كورونا قد أحدثت أزمة عالمية ليس لها مثيل أفضت إلى أشد ركودٍ شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل.

وقد أضعفت التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا من قدرة الدول الدائنة على الاستجابة على نحو فعّال للتأثيرات الصحية والاقتصادية للجائحة. وحتى قبل تفشي الجائحة، كان نصف كل البلدان منخفضة الدخل تقريباً تعاني بالفعل من ضائقة مديونية أو في خطر التعرض لها ، مما لا يتيح لها مجالاً يذكر للتحرك على صعيد المالية العامة لمساعدة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين تضرروا بشدة من جراء الجائحة.

ومن أجل ذلك، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نيسان ٢٠٢٠ إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون المستحقة على أشد البلدان فقراً لتمكينها من التركيز على مكافحة الجائحة. وقد مكّنت مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين هذه البلدان من توفير مليارات الدولارات من أجل استجابتها في مواجهة الجائحة. ومع ذلك، فإن مخصصات خدمة الديون للدائنين الرسميين ستشكّل عبئاً ثقيلاً في الأعوام القادمة، وسيلزم اتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف الديون من أجل تفادي ضياع عقد آخر (بليك و وادوا، ٢٠٢٠).

وقد تأثرت الدول التي تعتمد على التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون والمغتربون إليها، والتي تساوي في قيمتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية من حكومة إلى حكومة، إلا أن جائحة كورونا أدت أن انخفاض التحويلات المالية بنسبة ١٤% في العام ٢٠٢٠ (بليك و وادوا، ٢٠٢٠).

كما أن الشركات، وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة، في بلدان العالم النامية، قد تعرضت إلى ضغوط شديدة، إذ إن أكثر من نصفها لم تسدد ما عليها من متأخرات مستحقة الدفع سواء الإيجارات أو رواتب الموظفين أو المستحقات المالية الأخرى.

المطلب الثاني: أثر أزمة كورونا على مجموعة البريكس

مع دخول العالم القرن ٢١ بدأ النظام الدولي بالتغير، حيث بينت بعض الدراسات حدوث تداخل في القوة الأمريكية، وصعود عدد آخر من القوى الصاعدة على الساحة الدولية لعل أبرزها مجموعة البريكس التي تسعى إلى أن تكون قوة عالمية بموجب المقومات الطبيعية والاقتصادية والعسكرية والبشرية التي تمتلكها، إلا أن أزمة كورونا تُعتبر محدداً لعمل هذه المجموعة.

تواجه مجموعة البريكس شكوكاً حول ما قدمته خلال الأعوام الماضية، أو حتى حول جدوى وجودها أصلاً، فروسيا ركزت على علاقاتها مع الدول السبع الكبرى، بدلاً من أن تدعم مجموعة البريكس، كما أن روسيا لم تتمكن من تنويع مصادر دخلها القومي، فهذه الدولة لا تزال تعتمد على النفط والغاز، كما أن اقتصادها يتعرض للعزلة، بسبب العقوبات الغربية عليها بعد تدخلها في جزيرة القرم في أوكرانيا.

وقد واجهت مجموعة البريكس عدداً من المشاكل خلال أزمة كورونا، تمثل بانخفاض معدلات الشفافية في كل دول المجموعة، الأمر الذي أدى إلى عدم المساواة، إلى جانب أن هناك حالة من التفكك في عديد من الاقتصادات الصاعدة بشكل عام، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها وباء كورونا بفعل تداعياته السلبية على الجانب الاقتصادي، تفاقمت الأوضاع المحلية في جميع الدول، ووسط كل هذا ارتفعت حدة الاضطرابات السياسية في دول المجموعة ما عدا الصين، ما أسهم في تراجع الثقة باقتصاداتها عالمياً (الاقتصادية، ٢٠٢١).

وقد شهدت الهند انهيارا للطبقة المتوسطة التي كانت تشكل عماد الاقتصاد القومي فيها، وذلك بسبب الانقسامات الاجتماعية المتصاعدة، ما أدى إلى اختلال التكوين المجتمعي المعهود في الهند، كما أن البرازيل، التي تتعرض حكومتها للهجوم الشعبي بسبب فشلها في مواجهة كورونا، واتباع الرئيس جيل بولسونارو سياسات اقتصادية متطابقة مع السياسات التي اعتمدها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب، التي يعدها الرأي العام في البرازيل غير مناسبة للبلاد (مبونجوز، ٢٠٢١).

ونتيجةً لأزمة كورونا، فقد حدث انكماش كبير في الاقتصاد البرازيلي بنسبة ٩,٤%، وتراجع سعر صرف العملة الوطنية، هذا إلى جانب حاجة البرازيل للتقنية الأميركية لاستخراج النفط في المياه العميقة (الجزيرة.نت، ٢٠٢٠)، كما أن الولايات المتحدة أقرب إلى البرازيل جغرافياً مقارنةً بالصين، وهذا ما يعكس حجم التجارة البينية بين الولايات المتحدة والبرازيل، إذ بلغت حوالي ١٠٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٨، بينما لم يتعد حجم التجارة البرازيلية مع الصين ١٠٠ مليار دولار في نفس العام (الجزيرة.نت، ٢٠٢٠).

إن التطورات التي شهدتها دول "البريكس" جعلت هذه المجموعة خارج التأثير العالمي فعلا، لأنه يمكن وصفها بأنها مجموعة هشة، في حين كان من بين المخططات الأولى لها أن تؤسس لكيان مالي دولي كبير، يغير بعضا من القواعد الدولية المعمول بها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن هذه المجموعة تواجه تحديات خطيرة، إضافة إلى تباطؤ النمو في معظم دولها، كما أن المتغيرات الاجتماعية في جميع الدول التي تشكل هذه المجموعة، ستلقي بظلالها على المشهد العام في الدول الخمس لفترة زمنية طويلة (الاقتصادية، ٢٠٢١).

ويضاف إلى ذلك انعدام التنسيق بشأن لقاءات كوفيد ١٩، فقد فقدت مجموعة البريكس فرصة مهمة لإثبات قدرتها على القيام باستجابة جماعية قوية لأزمة عالمية، وقد أصاب وباء فايروس كورونا دول البريكس بشدة، حيث سجلت الهند أكبر عدد من الإصابات داخل المجموعة (والثاني على مستوى العالم، بعد الولايات المتحدة)، بلغ ٣٢,٢ مليون، وأبلغت البرازيل عن ٢٠,٣ مليون حالة، وروسيا ٦,٦ مليون، وجنوب أفريقيا ٢,٦ مليون، والصين - حيث نشأ الوباء - أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠، وبلغ إجمالي وفيات كوفيد ١٩ في الدول الخمس حوالي ١,٢٥ مليون، وتمثل البرازيل والهند ٨٠% من هذه الوفيات، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام هي لغاية شهر آب ٢٠٢١ (مبونجوز، ٢٠٢١).

الخاتمة، والنتائج

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أزمة كورونا على مجموعة دول البريكس التي تمثل أحد القوى الدولية الصاعدة، وقد استعرضت الدراسة المقومات الإيجابية التي تمتلكها دول ذلك التكتل الاقتصادي، وعرض التحديات التي تواجهها، واستكشاف أثر أزمة كورونا على أداء المجموعة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشكلت مجموعة البريكس بناءً على مصالح اقتصادية مشتركة، ورغبةً في التحرر من التبعية لنمط النظام الدولي المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة، وتحقيق حصص مرتفعة في منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والمؤسسات الدولية المختلفة، والوصول إلى مكانة دولية مرموقة والمساهمة في صياغة

- قرارات المؤسسات الاقتصادية الدولية، هذا إلى جانب الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ على الدول النامية والفقيرة.
- برغم الاختلاف في التاريخ والجغرافيا والعرق واللغة والدين، إلا أن دول مجموعة البريكس استطاعت أن تجد العديد من نقاط الاتفاق فيما بينها، وعلى رأسها الشأن الاقتصادي.
- من أبرز المقترحات التي قدمتها مجموعة البريكس خلال مؤتمرات القمة التي تعقد سنوياً: إعادة صياغة النظام المالي العالمي، وتشكيل جبهة موحدة لإصلاح النظام المالي العالمي عقب الأزمة المالية العالمية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والتعاون لتحسين بيئة التجارة والاستثمار الدوليين، والتأكيد على دعم الجهود السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات الدولية، ودعم تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب ومنصف وديمقراطي على أساس القانون الدولي والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والعمل المنسق وصنع القرار الجماعي لجميع الدول.
- إن المقومات الاقتصادية والبشرية الهائلة التي تمتلكها دول مجموعة البريكس جعلتها تصيغ لنفسها أهداف متعددة يتم تنفيذها إما على المدى القصير أو المدى الطويل، ويضاف إلى المقومات الاقتصادية والبشرية عدد من المقومات الأخرى، وهي تعدد الحضارات والقارات، واعتبارها حاضنة لرؤوس الأموال الباحثة عن مناخ أعمال ملائم، ويد عاملة غير مكلفة واقتصاديات تنافسية، وتقديم تجارب ناجحة تتسم بالتنوع والاعتماد على الذات عبر تبني سياسات مستقلة ومستدامة، إلى جانب وجود دولتين ضمن مجموعة البريكس تمتلكان العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وهما الصين وروسيا، هذا إلى

جانب المقومات العسكرية سواء البشرية من الجيوش الهندية والصينية والروسية وسواء الأسلحة المتطورة لدى الصين وروسيا والهند.

- إن أول المعوقات التي تواجه مجموعة البريكس هي عدم سماح الولايات المتحدة بأن تستلم المجموعة موقعاً متقدماً في النظام العالمي، ويضاف إلى المعوقات التغيرات السريعة في العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات تلك التغيرات وتأثيرها على مستوى العالم، واشتعال الحرب الحدودية بين أكبر مؤسسي المجموعة، وهما الهند والصين، كما أن المصالح التجارية والاستثمارية التي تربط العديد من أعضاء البريكس مع الولايات المتحدة باتت أكبر من تلك التي مع الصين التي تعد مركز المجموعة، إلى جانب الشراكة التجارية بين الهند واليابان العدو التقليدي للصين، وغير ذلك من معوقات تناولتها الدراسة سابقاً.

- يمكن استخلاص الآثار السلبية على تأثيرات أزمة كورونا على مجموعة البريكس من خلال انشغال كل دولة من دول المجموعة ببناء علاقات مع تكتلات اقتصادية أخرى، مثل روسيا التي اتجهت إلى الدول السبع الاقتصادية الكبرى، إلى جانب انخفاض معدلات الشفافية في كل دول المجموعة، الأمر الذي أدى إلى عدم المساواة، إلى جانب أن هناك حالة من التفكك في عديد من الاقتصادات الصاعدة بشكل عام، والخسائر البشرية الهائلة في كل من الهند والبرازيل، وباقي دول المجموعة، وانعدام التنسيق بين دول المجموعة بشأن إنتاج لقاحات كوفيد ١٩.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

- الاقتصادية، (٢٠٢١)، البريكس وجود بلا جدوى، www.aleq.com
- بشر، بليغ، (٢٠٢٠)، استراتيجيات الدول في مواجهة الأزمات والكوارث أثناء جائحة كورونا دراسة حالة مملكة البحرين، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، مج ٢، ع (٢).
- البطل، محمد، (٢٠١٦)، بريكس وتعزيز حضورها الدولي، www.annour.com
- بليك، بول و وادوا، ديفيانشي، (٢٠٢٠)، استعراض حصاد عام ٢٠٢٠: تأثير فيروس كورونا المستجد في ١٢ شكلاً بيانياً، موقع البنك الدولي، www.worldbank.org
- جدلي، عبد الناصر، (٢٠١١)، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الجزيرة. نت، www.aljazeera.net
- الجعبري، علاء الدين، (٢٠١٨)، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- جمال، هبة، (٢٠٢٠)، جائحة كورونا اشكالية النظام العالمي الجديد، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم ما بعد كورونا، الإصدار الثالث، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

- جواد، أنس، (٢٠١٣)، تأثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهريين، بغداد، العراق.
- درار، عبد المنعم، (٢٠١٥)، مجموعة بريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي، ara.reuters.com
- دندن، عبدالقادر، (٢٠١٤)، نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، مؤتمر دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، الجزائر.
- ريغو، باسكال، (٢٠١٥)، البريكس البرازيل روسيا الهند الصين جنوب إفريقيا، (ترجمة: طوني سعادة)، بيروت: دار الفكر العربي
- سعد، فارس، (٢٠١٤)، تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالم الجديد عندما تقول دول أميركا لا، عربيات ودوليات.
- عبد العليم، أحمد، (٢٠١٥)، بريكس والتعايش رؤية بديلة للنظام العالمي، بيروت: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- عبدالله، غادة، و المؤيد، دينا والسبيعي، فاطمة، والعبدي، عمر، (٢٠٢٠)، تقييم الأثر الاجتماعي الاقتصادي لكوفيد ١٩ على مملكة البحرين تحليل بيانات استطلاع البحرين والاستطلاعات المقارنة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
- علو، أحمد، (٢٠١٨)، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي، مجلة الجيش اللبناني، www.lebarmy.net

- العلي، علي، (٢٠١٥)، القوة الأمريكية في النظام الدولي تداعياتها وآفاقها السياسية، القاهرة.
- غليون، برهان و آخرون، (٢٠٠٥)،
التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- قاعدة بيانات البنك الدولي، www.worldbank.org.
- القصير، ماهر، (٢٠١٤)، تكتل دول البريكس، القاهرة: دار الفكر العربي.
- الكفارنة، أحمد، (٢٠١٣)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، ع(٤٢).
- لوكيانوف، فيودور، (٢٠١١)، مجموعة بريكس من الخيال إلى نفوذ حقيقي في العالم، روسيا في السياسة العالمية، www.rt.ru
- مبونجوز، لواندا، (٢٠٢١)، تأخر دبلوماسية اللقاح عند دول مجموعة البريكس، معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، www.project-syndicate.org
- مختار، أمل، (٢٠١١)، حدود التغيير في السياسة الخارجية البرازيلية، مجلة السياسة الدولية، ع114
- المشاقبة، أمين، (٢٠١٥)، الموجز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، عمان.
- مصدق، حسن، (٢٠١٥)، البريكس تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، صحيفة العرب، العدد1121

- اليوم السابع، (٢٠٢٠)، بوتين يبحث نتائج قمة بريكس في مجلس الأمن الدولي، www.youm7.com.
- Arabic news، (٢٠٢١)، انعقاد قمة بريكس افتراضياً وتبني إعلان نيودلهي، www.arabic.news.cn
- Arabic News، (٢٠٢٢)، مقالة خاصة: شي يستضيف قمة بريكس الـ ١٤ ويؤكد أهمية تعزيز الشراكة العالية الجودة، arabic.news.cn

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Golub, M., (2016), **BRICS Joint Statistical publication**, New Delhi: prabhat publicity.
- Jacques, M., (2012). **When China Rules the World. The End of the Western World and the Birth of a New Global Order**. London: Penguin Books.
- Niet, N. (2012), The influence of emerging economies in International
- Affairs, **Advanced studies**, Vol. 26, No.(75).

^١ في بداية التأسيس كان يطلق على المجموعة (بريك) (BRIC)، وهي اختصار للحروف الأولى من أسماء الدول المؤسسة للمجموعة، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وبعد انضمام دولة جنوب إفريقيا إلى المجموعة في العام ٢٠١٠، أصبح يطلق عليها (بريكس) (BRICS).

^٢ **كال هولستي**: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ستانفورد وباحث مشارك في مركز العلاقات الدولية في معهد ليو، ومجالات اهتمامه الخاصة هي نظرية العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية، وتحليل السياسة الخارجية، وهو محرر سابق لمجلة الدراسات الدولية الفصلية، ومحرر مشارك في المجلة الكندية للعلوم السياسية، والرئيس السابق لكل من الرابطة الكندية للعلوم السياسية ورابطة الدراسات الدولية، ويعتبر كال هولستي أول من وضع أسس نظرية الدور في العلاقات الدولية.

* **غولدمان ساكس**: هي مؤسسة خدمات مالية واستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات، تعدّ من أشهر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة والعالم، يقع مقرها في مبنى غولدمان ساكس الرئيسي، في مانهاتن في مدينة

نيويورك، وتعمل في شركة غولدمان ساكس أكثر من ٣٠ دولة ولديها ٦ فروع إقليمية وأكثر من ١٠٠ مكتب و ٣٥,٠٠٠ موظف، ولديها أكثر من ٨٥٠ مليار دولار أمريكي من إجمالي الأصول. والمجالات الرئيسية لأعمال المؤسسة هي إدارة الثروات العالمية، والخدمات المالية المؤسسية، وإدارة الإستثمار، وخدمات عمليات الاندماج والاستحواذ، وخدمات التأمين، وإدارة الأصول، والوساطات المالية الكبرى لعملائها من الشركات والحكومات والأفراد، وتعتبر شركة غولدمان ساكس مُضارباً رئيسياً في سوق الأوراق المالية التابع للخزانة الأمريكية.

٣
مبادرة كوفاكس: هي مبادرة تم إطلاقها في العام ٢٠٢٠ تزامناً مع انتشار وباء كوفيد-١٩، وبالتعاون مع ائتلاف ابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة (CEPI) والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع (غافي) ومنظمة الصحة العالمية، وتهدف المبادرة إلى تسريع وتيرة الأبحاث من أجل إيجاد لقاح فعال لفائدة جميع البلدان، وبناء قدرات التصنيع وشراء الإمدادات مسبقاً من أجل توزيع لقاحات وباء كوفيد-١٩ بشكل عادل حول العالم.